A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/48/L.28/Rev.1
9 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٩١ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

استراليا، استونيا، اندونيسيا**، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الصين، كندا، كولومبيا*، لاتفيا، ليتوانيا، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان: مشروع قرار منقح

تجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد استمرار صلاحية الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية، التي اعتمدتها الجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة، لا سيما الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]، وإعلان الحق في التنمية[٣]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات[٤]، وبرنامج

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧.

** بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

(١) القرار دإ - ٣/١٨، المرفق.

(٢) القرار ١٩٩/٤٥، المرفق.

(٣) القرار ١٢٨/٤١.

(٤) القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء الثالث.

091293 091293 93-69752

العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٥]، والتزام كرتاخينا[٦] وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١[٧]، التي تمثل إطارا شاملا لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية،

وإذ تلاحظ العمل الذي يقوم به الأمين العام تحضيرا للتقرير المتعلق ببرنامج للتنمية، كما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تدرك الاتجاهات نحو التعاون والتكامل الإقليميين، والاعتماد المتبادل بين الدول والطابع العالمي للمسائل والمشاكل الاقتصادية،

وإذ هي مقتنعة بأن السلم والأمن والرخاء في العالم لا يمكن تحقيقها بشكل كامل في غياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية،

وإذ تضع في اعتبارها ترابط المشاكل الاقتصادية وكذا الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وإذ تدرك أن من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي هي الإسراع بالتنمية، والقضاء على الفقر، وضرورة معالجة التفاوتات بين البلدان، وتحقيق تعاون وشراكة اقتصاديين دوليين حقيقيين من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي وضع قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي،

---

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٦) TD/364، الجزء الأول، الفرع ألف "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة، المعقودة في كرتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا، في الفترة من ٨ إلى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢.

(٧) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1)، المجلد الأول، والمجلد الأول/التصويب الأول، والمجلد الثاني، والمجلد الثالث، والمجلد الثالث/التصويب الأول) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١.

وإذ تلاحظ الدور الذي يقوم به الأمين العام في تشجيع جميع البلدان على الدخول في حوار بنّاء للنهوض بالتنمية، وفي تيسير ما تبذله من جهود في هذا الصدد.

وإذ هي مقتنعة بأن الالتزام بالتعاون والشراكة من أجل التنمية، الذي أخذ يظهر في عدد من المحافل في السنوات الأخيرة، يشكل أساسا جيدا يمكن الانطلاق منه نحو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، وهو الالتزام الذي أعرب عنه بوضوح في العديد من الوثائق، لاسيما الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١]، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢]، واعلان الحق في التنمية[٣]، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[٤]، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[٥]، والتزام كرتاخينا[٦] الذي اعتمد في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١[٧] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

وإذ هي مقتنعة أيضا بأهمية استمرار الاستفادة من روح التعاون والشراكة من أجل التنمية عن طريق الحوار البناء بين جميع البلدان، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية من أجل إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية المستدامة،

١ - تؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الحوار والشراكة البنّاءين بغية زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية؛

٢ - تؤكد أيضا من جديد أن ذلك الحوار يجب النهوض به استجابة للحتميات التي تقتضي تبادل المنافع والمزايا، والترابط الحقيقي، والمشاركة في المسؤوليات، والشراكة من أجل تحقيق التنمية المستدامة على النحو الذي أرسي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور محوري في تيسير إجراء ذلك الحوار؛

٣ - تؤكد من جديد كذلك أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية وفي إبراز قضايا التنمية أمام أنظار المجتمع الدولي؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تحليلا وتوصيات محددة بشأن الطرق والوسائل التي يمكن بها تعزيز ذلك الحوار، بما يعكس العمل الجاري بشأن برنامج للتنمية، مع مراعاة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزام المشار إليه في الفقرة الثامنة من الديباجة أعلاه.

- - - - -